أربع حالات من الفصل العنصري[1]

شريف حمادة
يعمل في وحدة المرافعة الدولية عن حقوق الإنسان والتنمية في عدالة
هناء حمدان
مخططة مدن ومناطق في مركز عدالة
سهاد بشارة
محامية في مركز عدالة

الحالة الأولى: منزل لعائلة سواعد

واجه عادل سواعد العقبة تلو العقبة في سعيه نحو تحقيق حلمه البسيط في بناء منزل على أرض عائلته في كمون.

يطلّ منزل عادل الواقع في كمون شمال إسرائيل من قمّة الهضبة على منظر يمكن لمعظم مستثمري العقارات أن يحلموا به. لا يكشف الوادي أمامه عن بحيرة طبريا في يوم صاف فحسب، بل يمتدّ ليكشف عن مرتفعات الجولان. إنّه مشهد يوحي بالهيبة ، وما من أحد يرضى بأن يتخلّى عنه من دون كفاح.

يقاوم عادل، وهو بدوي فلسطينيّ مواطن في إسرائيل، منذ العام ٢٠٠٠، أمر محكمة يقضي بهدم منزل عائلته، كانت قد استصدرته اللجنة المحلّية للتخطيط والبناء مسجاف (فيما يلي: «اللجنة المحلية»). وفق اللجنة المحلّية، بنى عادل منزله «بشكل غير قانونيّ» لأنّه أخفق في الحصول على تصريح منها للبناء على أرض عائلته. كان عادل قد تقدّم بطلبٍ للحصول على رخصة بناء في أعقاب زواجه من عطاف في العام ١٩٩٧، لكن، بعد أن أخفق في الحصول على ردّ من اللجنة المحلّية للتخطيط والبناء، قرّر المضيّ قدمًا في بناء منزل مؤقّت في العام ١٩٩٨. في العام ١٩٩٩، قُدمت لائحة اتهام ضد عادل لبنائه هذا المنزل من دون رخصة. وكان عليه الانتظار حتّى آب ٢٠٠٤ ريثما تقرّر اللجنة المحلية للتخطيط والبناء ما إذا كانت ستمنحه تصريحًا ببناء منزل دائم. في النهاية، قرّرت اللجنة المحلّية للتّخطيط والبناء رفض طلبه.

إنّ التحدّي الكامن في نيل رخصة بناء على قمّة هذه التلّة بشكل خاصّ هو نتيجة مباشرة لموقع منزله الغريب، على ما يبدو. فعلى الرّغم من أنّ عائلة سواعد كانت قد اشترت الأرض التي يقع منزل عادل عليها عام ١٩١٩، واستقرّت فيها بعد وقت قصير من ذلك، فقد أحبط بناء المستوطنة اليهودية كمون، خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، محاولات العائلة الرامية إلى البناء على أرضها.

جذور العائلة

تحيط البلدة كمون ذات المجتمع المغلق، والتي يبلغ عدد سكّانها ٥٠٠ نسمة، بأرض عائلة سواعد، وهي تطوّقها بفيلاتها العائليّة المبنيّة بأسلوب الضواحي الأمريكية. وتشكّل عائلة سواعد استثناء عربيًا وسط هذه البلدة اليهودية عائلة بدوية فلسطينية في قلب مجتمع صهيونيّ. يعتقد عادل أنّ اللجنة المحلية للتخطيط والبناء رفضت إصدار رخصة بناء له لأنّها تريد أن تدفعه إلى الخروج مع عائلته من ذلك المكان بغية إقامة مستوطنة يهودية حصرية. وهو يقول إنّ وزارة البناء والإسكان تشجّعه بفاعليّة على الانتقال إلى الكمّانة، وهي قرية فلسطينية تقع أسفلَ التلّة، وذلك من خلال عرض محفّزات ماليّة عليه.

تدعم ادّعاءات عادل، كما يبدو، ثلاث خرائط هيكلية تمّ وضعها لكمّون. تتجاهل الخارطة الهيكليّة الأولى، التي تمّت المصادقة عليها في العام ١٩٨٤، وجود قسيمة أرض تابعة لعائلة سواعد في المنطقة التي حدّدتها هذه الخارطة كمنطقة «سكنيّة». لكن تبيّنَ أنّه من غير الممكن المحافظة على هذا التوجّه. وعندما أدركت سلطات

صورة جوية لمنازل بلدة كمون التي تحيط بقسيمة الأرض التابعة لعائلة سواعد

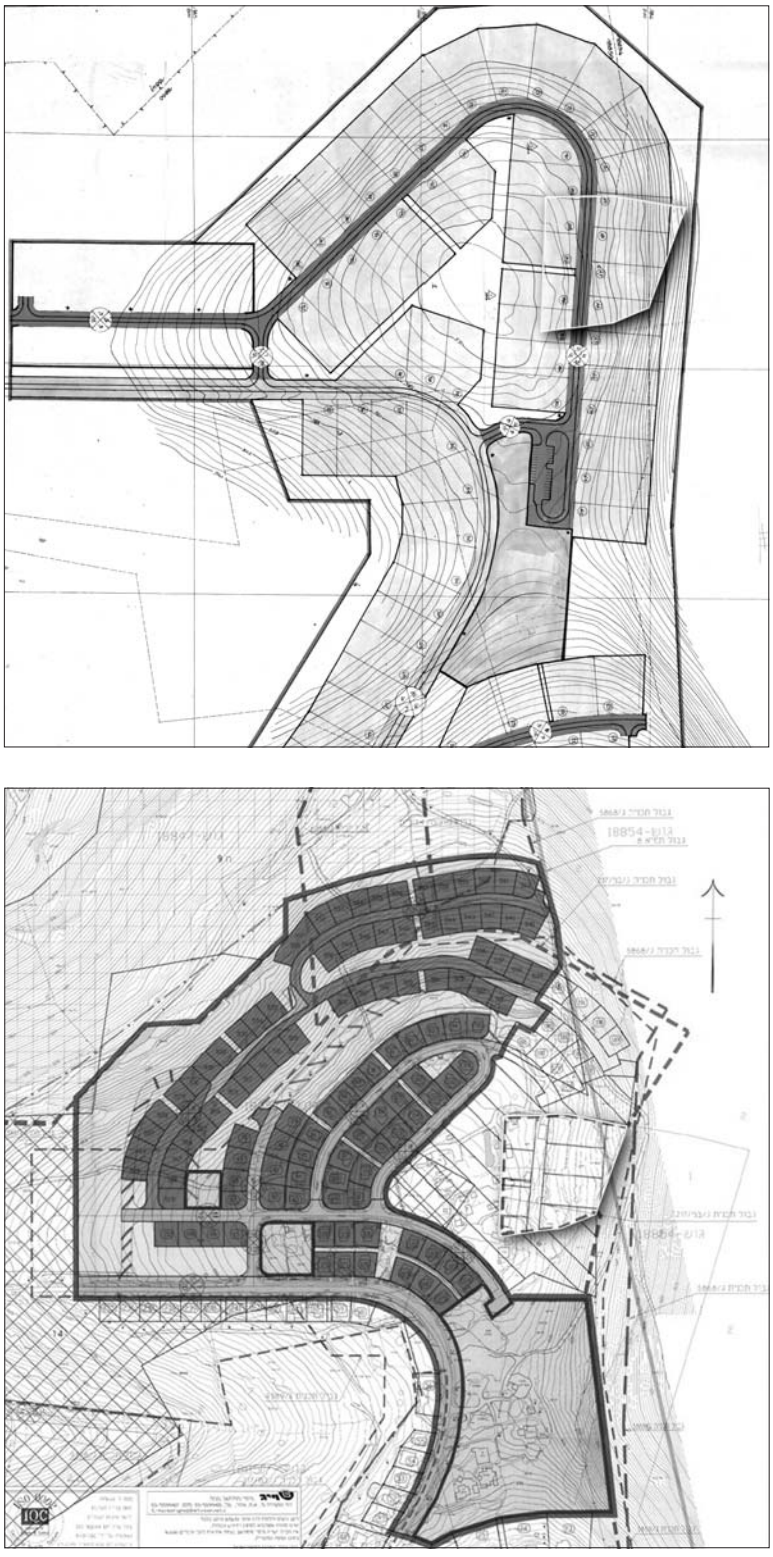

عزلة مخطط لها: زيادة عزلة قسيمة الأرض التابعة لعائلة سواعد عن البيئة التخطيطية

الأراضي والتخطيط أنّ عائلة سواعد لن تفسح الطريق أمام الفيلات اليهودية الجديدة طوعًا، بدأت بتطبيق إستراتيجيّة مختلفة.

عزلة مخطّط لها

الخارطة الهيكلية التي تمّت المصادقة عليها في العام ١٩٩٥، والخارطة الهيكلية التي أودعت لدى اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء – لواء الشمال في آذار العام ٢٠٠٥، توضحان أنّ كلاً من اللجنة المحلية، المجلس الإقليميّ مسجاف واللجنة المحلّية في كمون تكثف محاولاتها الرامية إلى عزل مُلك عائلة سواعد عن البنية التحتيّة المحيطة به. تعتبر هذه الإستراتيجية، بالنسبة إلى عادل وعائلته، بمثابة معضلة. فمن ناحية، يُقال لعادل إنّه قد تمّ رفض منحه رخصةً ليبني على أرضه لأنّها تفتقر إلى البنية التحتية الضرورية. ومن ناحية أخرى، تعلن الخرائط الهيكليّة المتعاقبة، بشكل صريح، عن النيّة بضمان ترسيخ عزلة قسيمة الأرض التابعة لعائلة سواعد عن البنية التحتية المحيطة بها. الاستنتاج هنا واضح: لن يتمّ منح رخصة بناء على أرض عائلة سواعد إلا عندما يتمّ نقل الملكية للدولة. بعبارة أخرى، عندما ترحل عائلة سواعد.

لكن، ثمّة شعور قويّ يربط عادل بأرض عائلته، وهو مصمّم على رفض ترحيله. ويقول عادل إنّ والده، البالغ من العمر ٨٠ عامًا الآن، وُلد على هذه الأرض، وإنّ جده، أيضًا، عاش في هذه المنطقة. كما يقول عادل إنّ عائلته حافظت على وجودٍ لها هنا منذ انتهاء الحقبة العثمانيّة وبدء فترة الانتداب البريطانيّ.

العَداء والصداقة

أخفق ارتباط عائلة سواعد التاريخيّ بأرضها في ترك انطباع قويّ لدى العديد من سكّان كمون اليهود. ويقول عادل إنّ العائلة تحافظ على علاقات مختلطة مع جيرانها. ويتذمّر بعض الجيران من أنّ قرارهم الانتقال إلى كمّون جاء في أعقاب تعهّدات الوكالة اليهوديّة بأنّه سيتمّ نقل العائلة العربيّة التي تعيش في وسطهم إلى مكان آخر. مع ذلك، لاقت عائلة سواعد الصداقة وكذلك العداء. عطاف فعّالة جدًا في مجموعة النساء المحلّيات، يقول عادل، ويشير بفخر إلى نماذج مؤطّرة من الأشغال اليدويّة التي أنتجتها زوجته والمعلّقة على الحائط في غرفة الاستقبال في بيتهم. حتّى إنّ أحد الجيران قد عرض أن يربط منزل عادل بشبكة الكهرباء عن طريق منزله بعد أن رفضت السلطات السّماح لعادل بربط منزله بشبكة الكهرباء التي توفّر خدماتها للمجتمع اليهوديّ في البلدة.

عندما اشترى عادل مولّد الكهرباء لكي يوفّر الكهرباء لمنزله، بدأ بعض سكّان كمون بالتذمّر من أنّ المولد يصدر الكثير من الضجّة، الأمر الذي أدّى إلى لفت انتباه المجلس الإقليمي – مسجاف الذي اقترح، بدوره، أن يقوم عادل ببناء غرفة لوضع مولّد الكهرباء فيها، وبالتالي التخفيف من الضجّة الصادرة عنه. فأجاب عادل بأنه إذا كان بإمكانه بناء غرفة، فيجب السماح له بالعيش فيها، وأُذنَ له، في النهاية، بالارتباط بشبكة الكهرباء.

البقاء متفائلاً

في أعقاب تدخّل عدالة القانونيّ نيابةً عن عادل في تمّوز العام ٢٠٠٣، حصّل عادل اتفاقيّة تقضي بأنّه لن يتمّ هدم منزله المؤقّت، خلال انتظاره لقرار لجنة التخطيط والبناء المحلّية المتعلّق بطلبه الحصول على رخصة بناء. وتضمّنت الاتفاقية، أيضًا، فقرات شرطية تكفل أن يُمنح عادل إشعارًا قبل ٣٠ يومًا، ليتمكّن من الاستئناف في حال قرّرت اللجنة المحلّية للتخطيط والبناء رفض طلبه الحصول على رخصة بناء وأمرت بهدم منزله.

رفضت اللجنة طلب عادل في آب العام ٢٠٠٤ وأوصت بأن يستأجر لأمد طويل قسيمة أرض في القرية المجاورة؛ الكمّانة، أو استبدال قسيمة الأرض التابعة له بأرض في الكمّانة بالتنسيق مع دائرة أراضي إسرائيل. واستندت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في تسويغها عند إعلان قرارها رفض طلب عادل الحصول على رخصة بناء، جزئيًّا، على الذريعة القائلة بأنه « لا تستطيع التغاضي عن المشاكل الاجتماعية المتمخّضة عن وجود مجموعتي سكّان مختلفتين تعيشان سويةً في مجتمع صغير مثل كمون. لهذا السبب، أيضًا، فإنّ خيار أن تعيش [عائلة سواعد] في

الكمّانة هو الخيار المفضّل».

وتبنّت دائرة أراضي إسرائيل واللجنة المحلّية – كمون الموقف الذي تبنّته اللجنة المحلية للتخطيط والبناء، أي معارضة طلب عائلة سواعد الحصول على رخصة بناء. قدم عدالة، في أيلول العام ٢٠٠٤، استئنافا إلى لجنة الاستئنافات التابعة للجنة اللوائية للتخطيط والبناء – لواء الشمال ضدّ قرار اللجنة المحلية للتخطيط والبناء – مسجاف. قدّمت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء، في شباط العام ٢٠٠٥، لائحتي اتهام ضدّ عادل سواعد، بسبب عدم إذعانه لأمر الهدم وقيامه ببناء حمّام من دون رخصة.

أخيرا، تسلمت عائلة سواعد، في حزيران العام ٢٠٠٥، خبرا جيدا. فقد قررت لجنة الاستئنافات اللوائية، وذلك بعد سبع سنوات من الصراعات القانونية والبيروقراطية، قبول استئناف عائلة سواعد ومنحهم رخصة لبناء منزل على قطعة ارض بملكيتهما في كمون. اشترطت لجنة الاستئنافات اللوائية في قرارها على المستأنفين استيفاء بعض الشروط التي تعمل عائلة سواعد على تنفيذها.

عند استيفاء هذه الشروط، سيكون هذا القرار بمثابة مكافأة لموقف عائلة سواعد المثابر في الوضع الصعب الذي واجهته. على الرّغم من العقبات التي واجهتها العائلة، بقي عادل إيجابيًا دائما في ما يتعلّق بطلبه للبقاء على أرض عائلته. وعند سؤاله عن شعوره بخصوص سير صراعه أجاب مشددا «إنّ وجودي هنا يثبت أنّني متفائل بالنسبة للقضيّة. حتى لو نجحت في الاحتفاظ بهذا البيت المؤقّت والعيش فيه فسيكون ذلك إنجازاً».

الحالة الثانية: جدار فصل آخر

جدار فصل في اللد، بادعاء إجراءً أمنيًا – يذكّر بأصداء الجدار الذي حصد شجبًا واستنكارًا واسعين، ويتلوّى مثل الأفعى عبر الضفة الغربية المحتلّة – يبرز مشكلة العنصرية الممأسسة.

«نحن في خضمّ نضال،» يقول عارف محارب، وهو عضو بلدية فلسطيني من اللد، في وسط إسرائيل. يمكن اعتبار عارف، الممتلئ الجسم، العريض المنكبين وصاحب العنق الغليظة، بمثابة محارب – كما يوحي بذلك اسم عائلته – لكنّ معركته هي معركة قانونيّة، وليست ذات طابع يستند إلى قوة الجسد. يقوم عارف، منذ تمّوز العام ٢٠٠٣، بتحدّي قانونيّة بناء حائط إسمنتيّ عالٍ بين الموشاف اليهودي «نير تسفي» وبين الحيّ السكنيّ الفلسطيني شنّير في اللدّ، حيث يعيش.

يجري بناء حاجز فاصل في اللّد لأهداف «أمنية» ظاهريًا، على غرار الجدار المستنكَر دوليًا الذي يجري بناؤه حاليًّا في المناطق الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧. يتذمّر الإسرائيليون اليهود الذين يعيشون في الموشاف من أن المدمنين على المخدّرات من الفلسطينيين في اللد يدخلون إلى الموشاف ويسطون على بيوته بغية تمويل إدمانهم. لكن، الادعاء، بالنسبة إلى عارف هو ذريعة غير صادقة. وهو يوضح: «إنّهم يقولون إنّ لديهم الحقّ في بناء جدار حول الموشاف، لكنّه يحيط بنا، وليس بهم. إنّهم يدّعون أن اللصوص يأتون من هذا الجانب. إنّها فرية كبيرة جدًا. إذا ذهبت إلى الموشاف فسترى أنّه لا توجد أسيجة حول البيوت هناك. كان من الممكن أن يبنوا أسيجة حول بيوتهم إذا كانوا قلقين من اللصوص».

عدم القانونية الحتميّة

إنّ المجتمع الفلسطيني القويّ في حيّ شنّير البالغ عدده ٣,٠٠٠ نسمة معتاد على الدمغة الجماعيّة الموجّهة إليهم بأنّهم مجرمون. ونظرًا لافتقار الحيّ إلى خارطة هيكليّة نهائية، فإنّ جميع المنازل التي تمّ بناؤها هناك قد بُنيت من دون ترخيص، ولذلك فإن الدولة تعتبرها غير قانونيّة. يصمّم الموشاف، الذي أقامه يهود من الأرجنتين في خمسينيات القرن الماضي، على أن تتضمّن الخارطة الهيكلية التي يتمّ وضعها للمنطقة الآن هذا الجدار الذي يبلغ طوله ١,٦ كم. إلا أنّ سكّان شنّير يرفضون الفكرة، وهم يستعينون بمكتب المساعدات القانونيّة التابع لجامعة تل أبيب، لاتّخاذ الإجراءات القانونية ضدّ بناء الجدار.

قدّم عارف وسكان آخرون، بتوجيه من مكتب المساعدات القانونية، التماسات إلى المحاكم واعتراضات

الحي الفلسطيني شنير في اللد

جدار الفصل بين الحي الفلسطيني شنير في اللد وبين الموشاف اليهودي نير تسفي

إلى لجان التخطيط ذات الشأن. لجان التخطيط ردت الاعتراضات حول الجدار ومع هذا، أصدرت محكمة العدل العليا والمحكمة اللوائية في تل أبيب، في كانون الثاني العام ٢٠٠٤ وشباط العام ٢٠٠٥ على التوالي، أمرين احترازيين يوقفان فيهما بناء الجدار، في انتظار صدور القرار النهائيّ حول قانونيّته.

كانت اللد، التي تعتبر «مدينة مختلطة»، حتى حرب العام ١٩٤٨ وإقامة إسرائيل، مدينة فلسطينية. وتعرّضت المدينة في أعقاب العام ١٩٤٨ إلى سيرورتين مزدوجتين؛ التهويد المتسارع عبر توطين المهاجرين اليهود من جهة، ومحو الطابع الفلسطيني عنها من خلال طرد معظم الفلسطينيين من جهة ثانية. لكن، بدأ حيّ شنّير، الذي جاءت تسميته من اسم العائلة التي امتلكت الأرض قبل إقامة إسرائيل، بالنموّ في أعقاب وصول فلسطينيين من أماكن أخرى من الدولة الجديدة، بما في ذلك العديد من اللاجئين الداخليين والبدو الذين قدموا إلى المدينة بحثًا عن العمل. وتضمّ اللد اليوم، وفقًا لدائرة الإحصاء المركزية، نحو ١٤,٠٠٠ فلسطينيّ، وهم يشكّلون ٢١٪ من مجمل السكّان فيها.

الفوارق المؤسّسية

إنّ بناء الجدار، بالنسبة إلى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، مثل عارف، هو رمزيّ وعرضيّ لتوجّه إسرائيل للعلاقات اليهودية–العربية بين مواطنيها. لم تقم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في الدولة، والتي تعرّف ذاتها أنّها «دولة يهودية»، بتفضيل مواطني الدولة اليهود على حساب السكان الفلسطينيين الأصلانيين غير اليهود فحسب، بل دأبت في الحفاظ على فارق مؤسّسي بين اليهود والعرب في إسرائيل. في نتاجه، يؤدّي هذا الأمر إلى سياسات فصل. يقول عارف: «المشكلة ليست مع سكّان الموشاف، وإنّما مع الحكومة. فهي تفصلنا عن بعضنا البعض بدلاً من تشجيع التّعاون بيننا. يجب ألا تذهب الضرائب التي ندفعها إلى مثل تلك المشاريع».

عادةً ما يتمّ تمويل مشروع كهذا عن طريق ميزانية السلطة المحلّية ذات الصلة، لكن في حالة اللدّ فإن الحكومة مستعدّة لدفع الحساب. قرّرت الحكومة التي يقودها شارون أن تطلب في تمّوز العام ٢٠٠٢ من وزارتي المواصلات والبناء والإسكان أن تموّلا سويةً بناء ما وصفته بأنه «جدار عازل للصوت» بين حيّ شنير وبين نير تسفي. طلبت الحكومة من الوزارتين أن توفّرا معًا مبلغ ٣ ملايين شيكل (نحو ٧٠٠,٠٠٠ دولار) للمشروع.

لكن، يعتقد عارف أنّ ليس هنالك أيّة صلة بين التسويغ الكامن وراء بناء الجدار وبين الجماليّات السمعية. ويقول عارف ببساطة: «السبب هو العنصرية. العنصرية هي أمر دارج في هذه الدولة. لا يريد سكّان الموشاف أن يروا عربًا».

الحالة الثالثة: الطريق المؤدية إلى لا مكان

كأنّ العيش على مقربة من الطرق السريعة الصحراوية في بيوت مؤقّتة من دون أيّة خدمات هو أمر غير كاف، كي تواجه الآن القريتان الفلسطينيتان البدويتان أم الحيران وعتير تهجيرهما الجماعي القسري الثاني خلال ٥٠ عامًا.

لن يستغرق منك الكثير من الوقت لتلاحظ، خلال قيادتك السيارة على امتداد الطرق السريعة الصحراوية حول بئر السبع في جنوب إسرائيل، مجموعات من البيوت المؤقّتة القائمة على جانب الطريق. لا تعترف دولة إسرائيل بهذه القرى البدوية، وهي لا تتمتّع بمكانة رسمية نتيجة لذلك. إنّها قرى غائبة عن تخطيط الدولة والخرائط الحكومية، وتحصل على القليل، أو على لا شيء، من الخدمات الأساسيّة العامة مثل الكهرباء، الماء، خطوط الهاتف، مرافق التعليم والصحّة. ويبلغ عدد هذه القرى نحو ٤٠ قريةً غير معترف بها في صحراء النقب.

تشكّل القريتان التوأمان غير المعترف بهما، عتير وأم الحيران، اللتان تبعدا نحو ٣٠ كم عن مدينة بئر السبع، مثالين مركزيين. تبدو هاتان القريتان البدويتان اللتان يحيطهما خلاء صحراء النقب، والمبنيّتان في معظمهما من الصفيح المتموّج واللبنات الإسمنتيّة، كما لو أنهما عالم آخر مختلف عن البلدتين اليهوديّتين الواقعتين على مقربة منهما، وهما عومر ونقاتيم، حيث يتمتّع السكّان

القرية البدوية الفلسطينية غير المعترف بها أم الحيران

هناك بظروف معيشية ضاحوية من الدرجة الأولى، في بيوت تتباهى بحدائق غنّاء ومروية جيّداً. تشبه الظروف المعيشية في القرى غير المعترف بها، مثل عتير وأم الحيران، مدن الصفيح في دول العالم الثالث.

التهجير الأوّل

يعيش سكّان عتير وأم الحيران، وهم جميعهم من البدو الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، على هذه الأراضي منذ العام ١٩٥٦، بعد أن اقتلعهم الجيش الإسرائيلي من بيوتهم في وادي زبالة. الآن، وبعد مضيّ نحو نصف قرن على الترانسفير الأصليّ، تحاول حكومة شارون طرد السكّان مرّة ثانية، وقد رفعت دعاوى قضائيّة من أجل إجلاء القرويين عن بيوتهم.

يتذكّر كبار السنّ من المجموعة السكّانية الترانسفير الأصليّ بوضوح. ووفقًا للشيخ الحاج أبو القيعان البالغ من العمر ٨٥ عامًا، فقد أُمر السكّان بإخلاء منازلهم في وادي زبالة قبل أكثر من ٤٨ عامًا عن طريق أمر خطّيّ سلّمه لهم حينذاك الحاكم العسكريّ. وعندما عبّر السكّان عن اعتراضهم على هذا الأمر، بدأ الجيش الإسرائيلي بإجلاء مُسنّي القبيلة عنوةً، ثم تمّ سجنهم أو تفريقهم على المجموعات البدوية المختلفة.

يتذكّر الحاج أبو القيعان بوضوح تامّ أنّ والده، عيسى، سُجن في ٢٠ تشرين الأوّل العام ١٩٥٦. كما يتذكّر أنّ الجيش هدم منزل عائلته كليًّا، بالإضافة إلى منازل أخرى للعرب البدو في وادي زبالة. ثمّ تمّ جلبهم إلى أمّ الحيران مع عائلات أخرى من اللاجئين الجدد من المنطقة. ويقول الحاج أبو القيعان إنّه تمّ توفير ٣,٠٠٠ دونم من الأرض ليعيشوا عليها ويفلحوها.

عندما استقرّوا في عتير وأم الحيران للمرّة الأولى، لم يتجاوز مجموع السكّان فيهما ١٠٠ نسمة. أما اليوم فيبلغ عدد سكّان القريتين نحو ١,٥٠٠ نسمة، وهم يعيشون في ما يزيد عن ٢٠٠ منزل.

إخطارات التحذير

بدأت بالوصول، قبل سنتين، إخطارات التحذير بشأن هدم هذه المنازل، مبلغةً السكّان بأنّ وزارة الداخلية على علم بحدوث بناء من دون تراخيص. ثم رفعت دولة إسرائيل، في نيسان العام ٢٠٠٤، دعاوى تطالب فيها بإخلاء السكّان من منازلهم، مدّعيةً بأنّ أبناء العائلات التي تعيش في عتير وأم الحيران يعتدون على «أراضي إسرائيل». ويوجد لدى بعض المنازل، الآن، أوامر هدم معلّقة فوق رؤوسهم. ويقول السكّان إنّ بعض المنازل مهدّدة بالهدم كلّ أسبوع، وهم يحاججون بأنّهم يعيشون على هذه الأرض منذ أكثر من ٤٨ سنة، وفقًا للتعليمات التي أصدرها الجيش العام ١٩٥٦. يقوم إسرائيليون يهود يعيشون في كيبوتس شوڤال بزراعة أراضيهم في وادي زبالة الآن بموافقة الحكومة.

قد تشير «خطّة شارون» حول النقب، كما يشار إليها بلغة ملطّفة، إلى الموقع الذي تتوقّع الحكومة نقل هؤلاء الفلسطينيين مواطني إسرائيل إليه. وتهدف الخطّة، وهي مبادرة من رئيس الوزراء منذ نيسان ٢٠٠٣، إلى تركيز البدو في النقب في سبع بلدات تطويرية جديدة تكون تكملة للبلدات السبع التي أقيمت للبدو ما بين سبعينيات وتسعينيات القرن الماضي. ولأجل هذه الغاية، تم تخصيص ٣٨٪ من ميزانية الخطّة البالغة ١,١٧٥ مليار شيكل (٢٦٥ مليون دولار) لهدم المنازل، تجريد السكّان من الأرض وتهجيرهم.

بلدة يهودية جديدة

وفقًا للمكاتبات التي أجراها عدالة مع وزير الصناعة، التجارة والعمل، إيهود إولمرت، المخوّل بالمسؤوليّة الوزارية المتعلّقة بدائرة أراضي إسرائيل، هدمت السلطات، في العام ٢٠٠٣ وحده، ١٢٠ مبنًى في القرى غير المعترف بها في أرجاء إسرائيل. وكان معظم هذه المباني من المنازل.

تمّ رفع الدعاوى لإخلاء سكّان عتير وأم الحيران بغية تمهيد الطريق لإقامة بلدة يهودية جديدة. أعلنت الحكومة، في تموز ٢٠٠٢، أنه ستتمّ إقامة بلدة يهودية جديدة تدعى حيران في المنطقة التي يسكنها هؤلاء العرب البدو مواطنو إسرائيل. ويستند قرار الحكومة في هذه المسألة، بشكل أساسيّ، إلى تقرير دائرة أراضي

إسرائيل للعام ٢٠٠١، الذي أدرجت فيه خطط لبناء ٢,٠٠٠ وحدة سكنية للعائلات اليهودية في بلدة حيران العتيدة، ويعرّف التقرير الوجود البدويّ هناك، بشكل واضح، بأنّه «مشكلة خاصة».

لكن، يبدو سكّان القريتين الذين يواجهون احتمال التعرّض لعمليّة إجلاء أخرى في حالة من التحدي. وهم غير مستعدّين لأن يتمّ ترحيلهم ثانيةً بعد تجربة محنة الترانسفير قبل ٤٨ سنة. ويقول الشيخ خليل أبو القيعان، «عتير في دمنا. نحن نعمل على بناء هذه القرية منذ العام ١٩٥٦، ونحن لا نعرف أيّ مكان آخر. نريد أن يتمّ الاعتراف بحقوقنا هنا. لا نريد الرحيل».

في ٢٠ شباط العام ٢٠٠٥، بعث عدالة برسالة للمدّعي العام، وزير الداخلية ووزير التجارة والصناعة، تطالبهم بإلغاء دعوى الإخلاء ضدّ القريتين عتير وأم الحيران، وبمنح القريتين اعترافًا في التخطيط الإقليمي في المنطقة. ترفض الدولة، في الردّ الذي تسلّمه عدالة من دائرة أراضي إسرائيل، الادّعاء بأنها ميّزت ضدّ السكان البدو في القريتين التوأمين، أو أنّها انتهكت حقوقهم السكنية، محاججةً بأنّه ثمّة حلول سكنيّة في البلدات البدوية المعترف بها.

الحالة الرابعة: نبيذ مرّ في الصحراء

بالإضافة إلى وقوع بيت أجدادهم تحت الضغط، يواجه البدو العرب في النقب الآن «اخارطّة طريق النبيذ» المشبوهة المتعلّقة بـ«الاستيطانات الفردية» الشاسعة على غرار المزارع الكبيرة.

يتواصل الاستيطان الصهيوني على الأرض بخطى متسارعة، بعد سبعة وخمسين عامًا من إقامة دولة إسرائيل. بالإضافة إلى طرق الاستيطان التقليدية، التي تتمّ من خلالها إقامة بلدات يهودية كاملة دفعةً واحدة، ثمّة إستراتيجية أخرى تحظى بشعبية حكومية في السنوات الأخيرة. تقام بتسارع كبير بيوت يهودية فردية تحيطها مئات أو حتى آلاف الدونمات من الأرض، ثمّ تسيَّج لإبعاد الجمهور العام عنها.

تتمّ إقامة هذه المشاريع السكنية–المناطقية، المعروفة بوصفها «الاستيطان الفردي،» بغية «تهويد» المساحات غير المأهولة، لا سيّما في صحراء النقب جنوب إسرائيل. تهدف هذه الإستراتيجية إلى الحيلولة دون توسّع البدو الفلسطينيين مواطني إسرائيل، الأصلانيين في تلك المناطق، الى ما وراء نطاق المنطقة المحدّدة التي يعيشون عليها حاليًا.

«سرقة الأراضي»

على الرّغم من إقامة الاستيطانات الفردية على أراضٍ غير سكنية وبشكل غير قانونيّ، إلا أنّه تتمّ إقامتها بعلم مؤسّسات الدولة وبالتّعاون معها. ويظهر التفكير والدافع الكامنان وراء إقامة هذه الاستيطانات الفردية، بشكل واضح، من خلال التعليقات التي أطلقت أثناء اجتماع المجلس القطري للتخطيط والبناء في كانون الأوّل العام ١٩٩٩. حاليًّا، يتبع هذا المجلس، وهو دائرة رسمية أقيمت بموجب قانون التخطيط والبناء (١٩٦٥)، لوزارة الداخلية، وهو أعلى سلطة تخطيطية في الدولة، ومخوّل بإعادة النظر في المخططات على المستويين اللوائي والقطري وباتخاذ القرار بشأنها.

وفقًا لبروتوكولات الاجتماع، عبّر شموئيل ريفمان، رئيس المجلس الإقليمي رمات هنيجف، عن الحاجة إلى إقامة إستيطانات فردية، من خلال الكلمات التالية: «إنّني أقول لك مرّة أخرى، إنهم يسرقون الأرض؛ تتمّ سرقة نحو مليون دونم على يد البدو.» وفي الاجتماع ذاته، تحدّث الدكتور حنا سويد، وهو عضو عربيّ سابق في المجلس القطري للتخطيط والبناء، قائلاً لزملائه: «القصد هنا أنّكم تريدون حماية أرض إسرائيل من التعدّي العربي. هكذا أفهم الأمور ويجب ألا نخفيها بأيّة طريقة أخرى.»

صحراء غير عادلة

إنّ ظاهرة الاستيطانات الفردية هي مسألة حادة في النقب، حيث يعيش نحو ١٥٠,٠٠٠ بدويّ فلسطيني مواطن في إسرائيل. إعتبرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة البدو، في أحسن الأحوال، بمثابة مجموعة متخلّفة عديمة القومية، وطابور خامس محتمل يهدّد الدولة «اليهودية»،

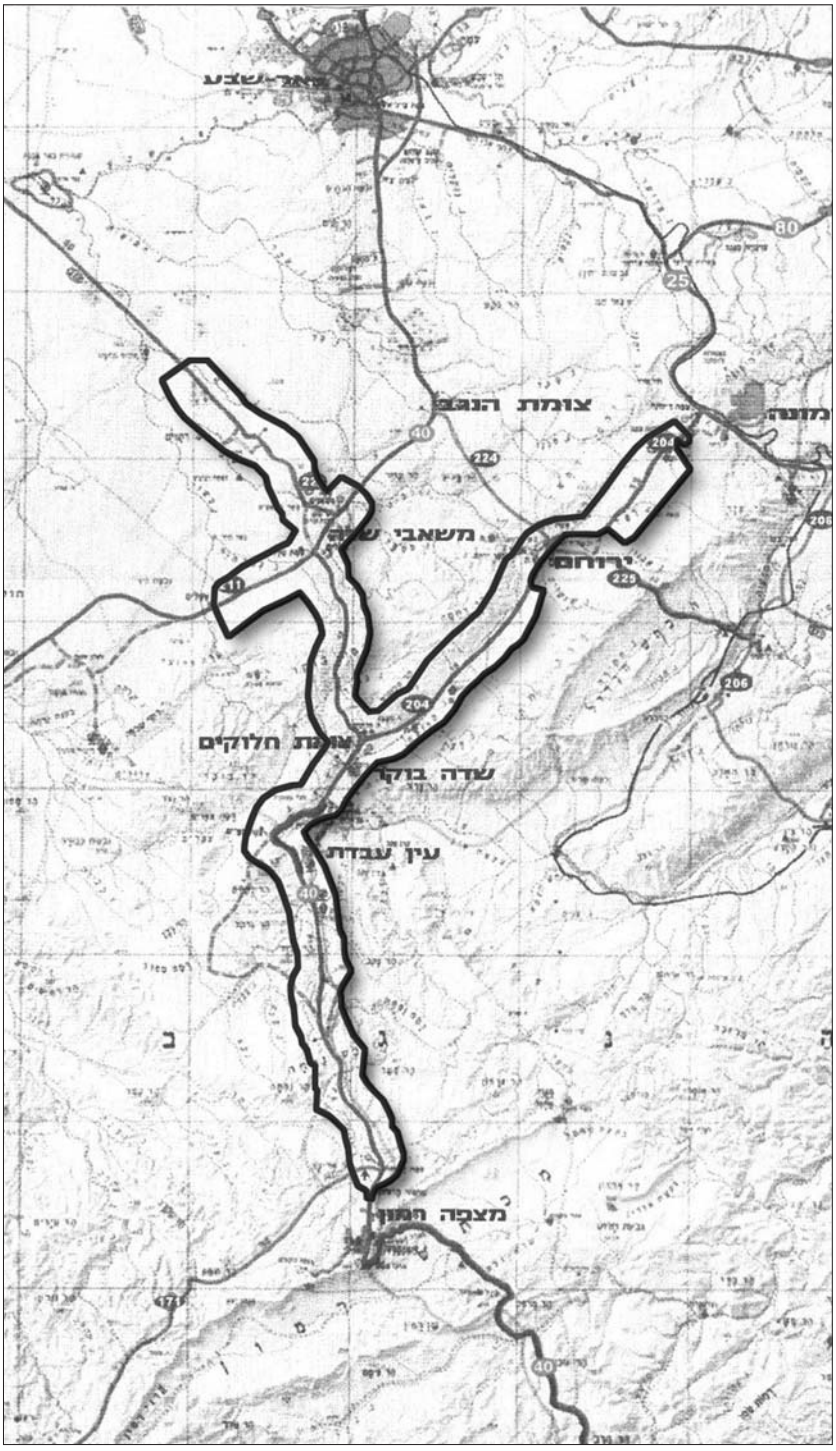

الخارطة الهيكلية رقم ت.م.م ٤-١٤-٤٢: حدود مخطط طريق النبيذ

في أسوأ الأحوال. ويقتبس تقرير مراقب الدولة للعام ٢٠٠٠ وزير البنى التحتية حينها، إيلي سويسا، الذي صرّح في العام ١٩٩٩، «لقد عملتُ دائمًا، ضمن واجباتي المختلفة، على حماية أراضي الشعب، [بما في ذلك] الاستيلاء عليها عمليًّا بغية منع سيطرة عناصر غريبة عليها».

بادر رئيس الوزراء أرئيل شارون إلى سياسة الاستيطانات الفردية في العام ٢٠٠٢ كجزءٍ من هذا المجهود لـ«حماية أراضي الشعب» من «عناصر غريبة». وينصّ قرار حكوميّ تمّ اتّخاذه في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٢ يصادق على هذه السياسة: «إنّها أداة لتطبيق سياسة الحكومة لتطوير النقب والجليل، ومن أجل المحافظة على أراضي الدولة في النقب والجليل».

الضغط يتزايد

يشعر العرب البدو، في أجزاء معيّنة من النّقب، بالضغط التي تفرضه الاستيطانات الفردية على بلداتهم وقراهم. ويقول سليم أبو القيعان، وهو أحد سكان القرية البدوية غير المعترف بها أم الحيران، إنه تمّت إقامة الاستيطانات الفردية الثلاثة الموجودة على مقربة من قريته في ثمانينيات القرن الماضي خصيصًا «بغية اخلاء سكان عتير وأم الحيران من منازلهم». وتسيطر هذه الاستيطانات الفردية، وفقًا لمسوَّدة تقرير حكوميّ حصل عليه عدالة، على ما مجموعه ٧,٧٥٨ دونمًا فيما بينها.

ويفيد التقرير ذاته أنّه كان هناك حتى شباط العام ٢٠٠٣ ما مجموعه ٥٩ مستوطنة فردية في النقب تغطّي مساحة تتعدّى ٨١,٠٠٠ دونم من الأرض. وتتراوح مساحة الاستيطانات الفردية ما بين عشرات الدونمات من الأرض حتّى الآلاف منها. وتمتدّ مستوطنة رئيس الوزراء أرئيل شارون الخاصّة به، والتي عادةً ما يشار إليها بـ«المزرعة»، على مساحة ١,٢٦١ دونمًا.

السياحة الزراعيّة كنوع من العدوان

في آذار ٢٠٠٤، وبعد سنة ونصف السنة من انطلاق سياسة الاستيطانات الفردية لرئيس الوزراء شارون، مثل عدالة أمام المجلس القطري للتخطيط والبناء ليقدّم اعتراضه ضدّ المبادرة لإقامة استيطانات فردية جديدة مقترحة في النقب، تدعى «خارطّة طريق النبيذ». في حال تمّ تنفيذ هذه الخطّة التي وضعتها دائرة أراضي إسرائيل والمجلس الإقليمي رمات هنيغف، فإنها ستترك أثرها على عشرات آلاف الدونمات من الأرض. وفقًا لهذه الخارطّة، فإن أهدافها هي: «تخصيص مساحات لتطوير منطقة طريق النبيذ في رمات هنيغف، لاستعمالات سياحية وزراعية ووضع التعليمات للحفاظ على هذه المساحات وتطويرها»؛ و«تحديد الاهداف والإستعمالات المسموح بها في منطقة طريق النبيذ في رمات هنيغف، لإقامة ٣٠ مزرعة سياحية–زراعية».

تسعى الخارطّة، من أجل تحقيق هذه الأهداف، إلى شرعنة الاستيطانات الفردية القائمة وإعادة تخصيصها بأثر رجعي لأهداف سكنيّة وأهداف أخرى، مثل المطاعم، المحال التجارية والموتيلات. كذلك، ستتمّ إقامة إستيطانات فردية جديدة، الأمر الذي سيؤدّي إلى إقامة ما مجموعه ٣٠ من هذه الاستيطانات في المنطقة المحددة للخارطة، بما فيها مستوطنة سياحية رمزية لصون المشروع يديرها عربيّ بدويّ.

إدّعى عدالة، في الجلسة اعلاه، بأنه من خلال ضمان استخدام «أراضي إسرائيل» لمصلحة المواطنين الإسرائيليين اليهود بشكل حصريّ، فإنّ السياسة الرامية إلى تأسيس الاستيطانات الفردية ودعمها هي سياسة تمييزية، وهي تخفق في معالجة احتياجات السكّان العرب البدو الحالية، كما أنّ الشرعنة بأثر رجعي للاستيلاء على «أراضي إسرائيل» هي بمثابة انتهاك لقانون التخطيط والبناء (١٩٦٥). وحثّ عدالة المجلس القطري للتخطيط والبناء على اقتراح خارطّة بديلة تستند إلى التوزيع العادل والمنصف للأراضي الذي يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المستقبليّة للبدو العرب في النقب، ويهدف إلى جسر الفجوات الاجتماعية الاقتصادية بين الإسرائيليين اليهود وبين الأقليّة الفلسطينية في المنطقة.

على الرّغم من ادّعاءات عدالة فقد قرّر المجلس القطري للتخطيط والبناء المصادقة على ايداع خارطّة طريق النبيذ

بوابة الدخول لمزرعة «عوف هحول». تصوير: ألبرتو دنكبرچ

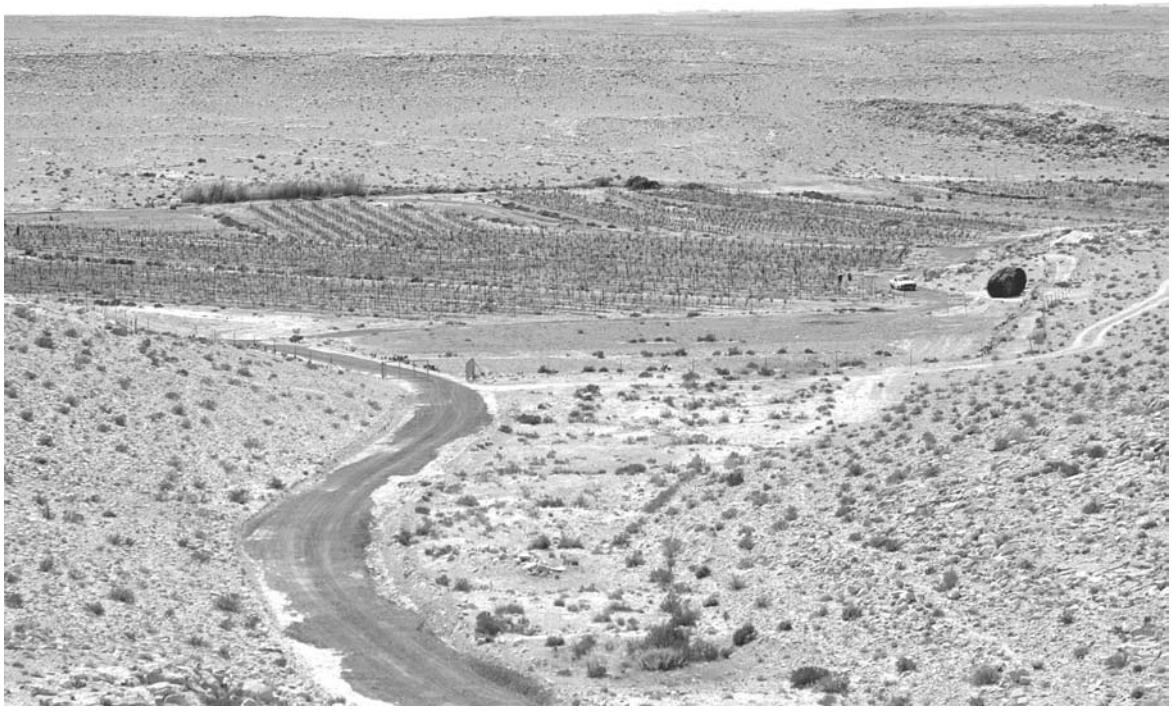

مزرعة «يشاي الدر» – الطريق المعبدة المؤدية إلى المزرعة. تصوير: ألبرتو دنكبرچ

في ٣٠ آذار ٢٠٠٤، مع فرض شروط معيّنة.

قدّم عدالة، في ٢٤ شباط ٢٠٠٥، اعتراضاً للمجلس القطري للتخطيط والبناء ضدّ خارطّة طريق النبيذ باسم المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب وباسم عدالة. وادّعى عدالة بأنّه على الرّغم من عرض الخارطّة على أنّها مجدية للسياحة، إلا أنّ هدفها الأساسيّ هو «المحافظة على أراضي الدولة» من «كيانات غريبة»، أي من مواطني الدولة العرب.

ملاحظة

١ نشرت هذه الحالات الدراسية للمرة الأولى من قبل F.A.S.T – المؤسسة لأجل التوصل إلى منطقة بدون جيوب عازلة – في معرض بعنوان «بلاد واحدة ونظامان» الذي عرض في شباط ٢٠٠٥.